الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون
الوثائق الرسمية

MAR 2 0 1992
UN/SA COLLECTION

اللجنة الثانية
الجلسة ٣٨
المعقودة يوم الاثنين
١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثامنة والثلاثين

الرئيس : السيد بيرك (ايرلندا)

المحتويات

البند ١٢ من جدول الاعمال : تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع)

البند ٧٧ من جدول الاعمال : التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

(أ) التجارة والتنمية

(ب) تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا

(ج) تسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية

البند ٨٤ من جدول الاعمال : المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث (تابع)

(ب) البرامج الخاصة للمساعدة الاقتصادية (تابع)

../..

Distr. GENERAL
A/C.2/46/SR.38
13 January 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٣٥

البند ١٢ من جدول الأعمال : تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع)

١ - الأمين العام : قال إن قضية المؤتمر المقترح بشأن تمويل التنمية هي قضية يوليها أهمية خاصة . فالعالم يشهد تحولا ضخما وسلميا إلى حد كبير في مجتمعه . والتغيّرات الاستثنائية لا تؤثر على العلاقات بين الدول فحسب بل أيضا على كيفية تنظيم الدول لنفسها داخليا . ويعد هذا بشيرا بالنسبة لكل من احتمالات السلم وتعزيز رفاه الشعوب في جو من الحرية أفسح . ولكن هذه التغيرات على أهميتها هشة في كثير من الأحيان . وسيتطلب الأمر التزاما قويا وتأييدا تاما من قِبَل المجتمع الدولي ، وهو يعمل بصفة جماعية ، من أجل تهيئة ظروف تترسخ فيها هذه التطورات الميمونة والآمال الديمقراطية للشعوب . ويجب الاستفادة استفادة تامة من هذه الفرصة التي أتاحها التاريخ . وتحتاج العناصر الايجابية فيما حدث مؤخرا من تطورات سياسية الى أن تترجم الى اجراءات محددة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي . وإلا فإن الآمال في تحقيق السلم الدائم لن تكون سوى مجرد سراب .

٢ - وأشار إلى أن المذكرة التي قدمها الى الجمعية العامة شرحت بإسهاب الأساس المنطقي لاقتراحه الداعي الى عقد مؤتمر معني بتمويل التنمية ، وقال إن هناك متطلبين أساسيين لنجاح الجهود الحالية التي تبذلها البلدان النامية والبلدان التي تحاول الاندماج في الاقتصاد العالمي ، ألا وهما زيادة التجارة وإمكانية الحصول على تمويل كاف . فنجد في الميدان التجاري أنه يسود الاعتراف بأهمية نجاح جولة أوروغواي التي ستزيد بكثير من إمكانية الوصول إلى الأسواق العالمية بالنسبة لصادرات البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال الى الاقتصادات السوقية . ونجد بالمثل في ميدان التمويل أنه يلزم للمجتمع الدولي أن يضمن توفر الموارد الكافية والظروف السليمة التي تمكن تلك البلدان من تنفيذ برامجها لإعادة الهيكلة والتحديث . وأشار الى أنه يخشى - ويشاركه خشيته الكثيرون - من أن عدم توفر الموارد الكافية لتمويل جدول أعمال استثماري عالمي موسع قد يؤدي الى اختناق النمو وقد يجعل التنمية أصعب إن لم تكن مستحيلة ، الأمر الذي قد تنجم عنه العودة الى أشكال الحكم السلطوية .

٣ - ومضى قائلا إن جدول أعمال التنمية للتسعينات يدعو الى إحداث زيادة كبيرة في مستويات الاستثمار ولاسيما نظرا لانه يتعين عليه ألا يغطي احتياجات البلدان

(الامين العام)

النامية وحدها بل احتياجات البلدان الصناعية أيضا لاعادة تنشيط اقتصاداتها . وقد بدأ حجم هذه الاحتياجات يبرز للعيان . وعلى الرغم من أنه ليس من الممكن أن تحدد على وجه الدقة كمية الأموال اللازمة لاعادة هيكلة اقتصادات أوروبا الشرقية وأوروبا الوسطى ، فإن التقديرات تتراوح بين ١٠٠ بليون و ٠٠٠ ١ بليون من دولارات الولايات المتحدة . وبالمقارنة بذلك ، فإن الأموال اللازمة لاعادة انعاش القارة الافريقية ، وهي تقدر بمبلغ ٣٠ بليون من دولارات الولايات المتحدة سنويا ، تعد أقل بكثير . ويجب أن يضاف الى ذلك احتياجات التعمير في منطقة الخليج الفارسي والاحتياجات الاستثمارية الكلية في البلدان النامية . هذا إلى أن الاقتصادات الراكدة للبلدان الصناعية تحتاج هي أيضا إلى استثمارات جديدة ضخمة . كما أن مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، أو مؤتمر "القمة الارضية" ، الذي سيعقد في البرازيل في حزيران/يونيه ١٩٩٢ سيكشف تكلفة التنمية القابلة للإدامة السليمة بيئيا . وبوجه عام ، هناك حاجة إلى موارد ضخمة من أجل جدول أعمال التنمية للتعسينات . ويتمثل التحدي الذي يواجه المجتمع الدولي في ضمان توفير موارد كافية دون خلق طلب زائد على المدخرات ، وبالتالي ارتفاع أسعار الفائدة ، الأمر الذي يترتب عليه أثر مدمر على النمو ولاسيما في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال .

٤ - وقال إنه إنما دعا إلى عقد مؤتمر دولي معني بتمويل التنمية من أجل مواجهة هذه القضايا التي لها أهمية حاسمة . ذلك أن الاصلاح الاقتصادي في البلدان النامية وفي الاقتصادات المارة في مرحلة انتقال لن يؤدي الى نمو مطرد إلا اذا نما الاستثمار العام والخاص نموا كبيرا يجاوز المستويات الحالية .

٥ - وأضاف قائلا إن هناك أيضا ضرورة حتمية للتوصل إلى حل فعال وقابل للإدامة لمشكلة ديون الدول المدينة ، حلّ يمكّنها من استعادة أهليتها للاقتراض في الأسواق الرأسمالية الدولية . وثمة حاجة ماسة الى تعزيز الحالة المالية للمقترضين عن طريق مزيج من السياسات الرامية إلى تحقيق الاستقرار وتخفيف القيود والمخططات الرامية إلى خفض الديون وزيادة عائدات التصدير . وقال إنه لا يمكن المغالاة في التأكيد على أهمية جعل البيئة المحلية أكثر تشجيعا للاستثمار .

٦ - وتابع كلامه قائلا إن التطورات السياسية قد هيأت ظروفا لاتخاذ اجراءات ما كانت لتعتبر ممكنة منذ سنوات قليلة مضت . ولهذا السبب فإن إحداث تخفيضات

(الامين العام)

رئيسية وسريعة في الانفاق العسكري والاعانات الزراعية هما أوضح طريقين لاعادة تخصيص موارد ضخمة لانشطة منتجة بقدر أكبر . ومع ذلك ، فإنهما ليسا بالضرورة الطريقين الوحيدين . مثال ذلك أنه واثق من أن الدورة القادمة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) التي ستعقد في كولومبيا في شباط/فبراير ستسفر أيضا عن مدخلات تقدم للمؤتمر المقترح ، شأنها في ذلك شأن مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية .

٧ - وأكد ، آخذا في حسبانه جميع هذه العوامل ، الحاجة الى اتخاذ اجراء سريع ، كما اقترح أن تقوم الامم المتحدة بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بإعداد مشروع جدول أعمال مشروح من أجل المؤتمر يمكن أن يقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية القادمة . وأعلن أن هذا سيمهد الطريق للاتفاق في الدورة السابعة والاربعين للجمعية العامة على المضي في عقد المؤتمر . وقال ، وهو يؤكد من جديد الاهمية التي يعلقها على التعاون الوثيق مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في المسعى المقترح ، أنه أطلع رئيس البنك الدولي والمدير الإداري لصندوق النقد الدولي على أفكاره عن الموضوع وأن ردّ فعلهما الايجابي والبناء كان مشجعا للغاية .

٨ - وأكد ، في الختام ، قلقه ازاء عدم التيقن الحالي السائد بشأن إمكانات تعبئة موارد كافية من أجل التنمية . وذكر أن المجتمع الدولي يمر بمرحلة حرجة يمكن أن يؤدي الفشل في اتباع المسار السليم فيها إلى إصابة الروح الوليدة للتحول الديمقراطي والعمل الحر والتعاون بانتكاسة تستمر لعدة عقود . وأعرب لذلك عن اعتقاده بأن المؤتمر المقترح سيشكل خطوة هامة في الاتجاه السليم . ودعا المجتمع الدولي الى ابداء بصيرة وشجاعة في ارساء أسس اقتصاد عالمي شامل حقا يمنح جميع البلدان فرصة المشاركة التامة ويعطي الرجال والنساء كافة امكانية أن يعيشوا عيشة كريمة وبحسب اختيارهم .

البند ٧٧ من جدول الاعمال : التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

(أ) التجارة والتنمية (A/46/3 ، و A/46/15 ، المجلدان الاول والثاني ، و A/46/496 و Add.1 ، و A/46/564 ، 565 و 567)

(ب) تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا (A/46/566)

(ج) تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (A/46/33 و A/46/37)

٩ - السيد بيرتلوه (نائب الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) : قال إن مشكلتي تمويل التنمية والدين مرتبطتان ارتباطا وثيقا في النهاية . فعلى الرغم من أن المصدر الرئيسي لتمويل التنمية لايزال هو المدخرات التي تتولد في البلدان النامية ذاتها ، فإن هذه البلدان لاتزال بحاجة الى مساعدة مالية خارجية ضخمة . كما اعترف بذلك القرار ٣٩٦ (د - ٣٨) عن الدين والتنمية الذي اعتمده مجلس التجارة والتنمية . وأضاف أن تصلب الدوائر المالية قد أعاق التدفقات المالية الى البلدان النامية وأدى الى ارتفاع أسعار الفائدة . ومن الضروري كذلك أن تؤخذ في الحسبان الحالة المحددة لكل بلد من البلدان ، ولا سيما أهليته للاقتراض ، بدلا من المستوى العام للمدخرات . ولهذا السبب ، ينبغي التركيز فيما يتخذ في مجال السياسة العامة من إجراءات يراد بها إحداث تخفيض كبير في أعباء الديون على الأوضاع المالية المحددة التي تواجه البلدان النامية . وقد دفع الاعتراف بضرورة اتخاذ اجراء أكثر حسما بالمجلس إلى اعتماد قرار يحدد قضايا للنظر فيها في الدورة القادمة للأونكتاد تهدف الى تعزيز استراتيجية الدين الدولية وتعزيز تمويل التنمية . وسوف تنظر دورة الأونكتاد في أمر الموارد اللازمة لتحقيق نمو وتنمية قابلين للإدامة في التسعينات ، وستكون تلك الدورة بمثابة فرصة مثلى للتوصل الى توافق للآراء بشأن جدول أعمال المؤتمر المقترح المعني بتمويل التنمية .

١٠ - وأضاف قائلا إن الأونكتاد قد نظر بعناية في قضية التنمية القابلة للإدامة وتشعباتها ، وكانت آراؤه هي الدافعة لقيام مجلس التجارة والتنمية باعتماد قراره ٣٩٣ (د - ٣٨) الذي أوضح ووسع نطاق ولاية الأونكتاد فيما يتعلق بالتنمية القابلة للإدامة ، ولاسيما فيما يتعلق بقضايا إمكانية الحصول على التكنولوجيات السليمة بيئيا ونقلها وابتكارها وتطويرها . هذا الى أن دور الأونكتاد في العمل على تنفيذ القرارات والمبادئ التوجيهية التي تمخض عنها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في دورته الثامنة .

١١ - ومضى قائلا إن آراء الأونكتاد بشأن أهمية تسخير التكنولوجيا لأغراض التنمية قد تطورت تطورا كبيرا على مدى السنوات وإنها أدت الى تحسين فهم الآليات الخاصة بالتنمية وبنقل التكنولوجيا والى التوصية باتباع نُهُج عملية قابلة للتطبيق على

(السيد بيرتلوه)

نطاق عالمي فيما يتعلق بهذه القضية في السياسات الوطنية والدولية . وقد تجلت هذه النُهُج في تقرير الامين العام للاونكتاد عن مشروع مدونة قواعد السلوك الدولية بشأن نقل التكنولوجيا (A/46/564) . وقد أجريت مشاورات عن انشاء فريق خبراء حكومي دولي لاستعراض مشروع المدونة في ضوء التطورات التكنولوجية والاقتصادية والسياسية الاخيرة ، ولكن نظرا لانه لم يتم التوصل الى اتفاق بشأن اختصاصات الفريق فقد أحيلت المسألة الى الجمعية العامة التماسا لمشورتها في الامر . وأكد السيد بيرتلوه على الحاجة الى مواصلة الحوار بشأن قضية نقل التكنولوجيا ، التي هي قضية معقدة ، وذلك بهدف تشجيع التعاون بين المؤسسات المنتجة والمستعملة الرئيسية للتكنولوجيات قيد المناقشة .

١٢ - وتطرق إلى الحديث عن قضية أقل البلدان نموا ، فاعرب عن قلقه من أن الجهود المتصلة بالمعونة الثنائية آخذة في التباطؤ فيما يبدو على عكس التوقعات . وقال إن مما يشجعه مع ذلك هو زيادة الجهود التي تبذلها وكالات عديدة في منظومة الامم المتحدة لصالح أقل البلدان نموا . وبيّن أن اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الانشطة التشغيلية) آخذة في إعداد مبادئ توجيهية مفصلة لاغراض الوكالات والمنسقين المقيمين عن طرق جعل برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا ، المعتمد في مؤتمر باريس في عام ١٩٩٠ ، جاهزا للعمل .

١٣ - وقال إن مذكرة الامين العام بشأن احتياجات ومشاكل البلدان النامية غير الساحلية (A/46/496) تبين أن عددا كبيرا من البلدان النامية غير الساحلية تدخل هي أيضا في عداد أقل البلدان نموا كما تشير إلى تدهور هياكلها الاساسية للنقل وإلى ما يترتب على ذلك من الحاجة الى زيادة المساعدة الخارجية وتعزيز التعاون الاقليمي .

١٤ - وأشار في معرض حديثه عن السياق الاوسع للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية إلى أن المجلس قد طلب الى الامين العام للاونكتاد عقد مشاورات بشأن جدوى انشاء مرفق لتمويل التجارة الاقليمية فيما بين البلدان النامية وذلك نظرا للاعتراف بأن عدم توفر الموارد المالية يشكل إحدى العقبات الرئيسية في طريق التجارة فيما بين الجنوب والجنوب .

(السيد بيرتلوه)

١٥ - وتطرق إلى الحديث عن مشروع الاتفاقية المتعلقة بحقوق الاستيفاء والرهونات البحرية فأعرب عن أمله في أن تؤيد الجمعية العامة التوصية التي قدمها الأونكتاد والمنظمة البحرية الدولية بشأن عقد مؤتمر مفوضين للنظر في المشروع واعتماده .

١٦ - واستطرد قائلا إنه يجري إعداد تقرير يعزز المنظمات الدولية في مجال التجارة المتعددة الأطراف وإنه يلفت النظر في هذا السياق الى المذكرة التي أعدتها أمانة الأونكتاد والتي ترد في مرفق الوثيقة A/45/565 ، وهي تشرح باختصار الخلفية التاريخية للموضوع ، وتستعرض المقترحات ذات الصلة ، وتبحث الظروف التي أنعشت الاهتمام بالجوانب المؤسسية للنظام التجاري العالمي .

١٧ - ومضى قائلا إن الأونكتاد واصل مهمته الانمائية مع الاستجابة للظروف والاحتياجات المتغيرة وفقا لما يتضح ذلك من المبادرات المتخذة في آخر دورات مجلس التجارة والتنمية . وأضاف أن تلك المبادرات تلقي عبئا اضافيا على الميزانيات وتتطلب تخصيص موارد اضافية . واستشهد على سبيل المثال بالانشطة البيئية التي أدخلت في معظم أنشطة الأونكتاد والتي تمول حاليا من إعادة توزيع موارد الأونكتاد الداخلية . وقال إنه ما لم ترد موارد اضافية من أجل هذه الانشطة ، فقد تعاني أنشطة أساسية أخرى .

١٨ - وتطرق إلى الحديث عن الاستعدادات المتخذة للدورة الثامنة للأونكتاد ، فأشار الى أن تلك الدورة لها ثلاثة أهداف : سياسية واقتصادية ومؤسسية . ويتمثل الهدف السياسي في إعادة التنمية الى مكان الصدارة في مشاغل المجتمع الدولي وخلق روح تعاونية جديدة في العلاقات بين الشمال والجنوب في التسعينات . وبيّن أن تحقيق هذا الهدف أصبح أمرا عاجلا نتيجة لانحطاط البيئة وخطر تهميش القضايا الانمائية وتزايد الترابط فيما بين مختلف أنحاء العالم . ويتمثل الهدف الاقتصادي للدورة في استغلال امكانية التنمية التي هيأها النظام السياسي الجديد . ويجب أن تحدد أولويات جديدة وأن تترجم الى سياسات وطنية ودولية . وعلى وجه الخصوص ، يتطلب الأمر إدارة سليمة على الصعيدين الوطني والدولي كما ينبغي تعزيز التنمية القابلة للإدامة عن طريق اتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على الفقر وحل المشاكل البيئية العالمية . والادارة الوطنية السليمة تتطلب التأكيد على مستلزمات التنمية البشرية ، وعلى

(السيد بيرتلوه)

دور كل من السوق والدولة ، وعلى الحاجة الى تعددية المشاركة . وأما الادارة الدولية السليمة فتتطلب تنسيق السياسات ، وتحسين القواعد المنظمة للتجارة الدولية والنظام المالي بغية تعزيز الكفاءة في مجال التجارة ، كما يتطلب الحفاظ على المنافسة الدولية والتشجيع على ايجاد بيئة دولية مؤدية الى التنمية . وأخيرا ، يتمثل الهدف المؤسسي في التوصل الى توافق للآراء بشأن دور الاونكتاد في النظام الاقتصادي الجديد . وتمشيا مع التفكير الحالي لمجلس التجارة والتنمية ، فإن هناك ادراكا متزايدا للحاجة الى تعزيز الاونكتاد لكي يتمكن بدوره من تعزيز التعاون الدولي والتفاوض بشأن التنمية .

١٩ - السيد باير (مدير مركز الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية والموظف المسؤول فيه) : قال إن التقدم العلمي والتكنولوجي ما برح يتسارع طوال السنوات القليلة الماضية ، وإن الانجازات تتركز باطراد في مراكز التكنولوجيا العالية - وهي الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الاوروبي .

٢٠ - وأضاف قائلا إنه في حين أن بعض البلدان النامية قد استفادت من انتشار هذه التكنولوجيات في نظمها الاقتصادية ، فقد كانت عملية الانتشار هذه غير متساوية وغير فعالة . إذ ما برحت هناك ثغرة تتسع باطراد ، سواء بين العالم المصنع والعالم النامي أم بين مجموعات البلدان النامية المختلفة ، فيما يتعلق بتطورها العلمي والتكنولوجي ، في حين تُدفع أقل البلدان نموا باستمرار الى الهامش من حيث قدراتها العلمية والتكنولوجية . وعلى النقيض من ذلك ، تقوم البلدان الاكثر تقدما من الناحية الاقتصادية بوضع السياسات لضمان قدرتها التنافسية وأمنها في مجال العلم والتكنولوجيا على المدى الطويل .

٢١ - وقد حدد تقرير الهيئة الوطنية للتكنولوجيات الحساسة ، الصادر في آذار/مارس ١٩٩١ عن مكتب رئيس جمهورية الولايات المتحدة للسياسة العلمية والتكنولوجية ، ٢٢ من التكنولوجيات ، مع بحث كل منها حسب الاتجاهات الدولية ، في جملة أمور . وتنطبق نتيجة الدراسة - التي مؤداها أنه لا يمكن للتكنولوجيا أن تأتي بالازدهار إلا إذا تعلم المجتمع طريقة استعمالها بشكل أكثر فعالية على جميع البلدان بغض النظر عن مستوى تنميتها ، كما تؤكد حاجة جميع البلدان الى تطوير قدراتها الذاتية في مجال العلم والتكنولوجيا .

(السيد باير)

٣٢ - وتابع كلامه قائلا إنه بسبب ارتفاع تكاليف العلم والتكنولوجيا ، أصبح من الحيوي تحسين تنسيق السياسات فيما بين الدول . فقد أصبح العلم يستدعي باطراد الكثافة في رأس المال ، كما أصبحت تكاليف تنمية الموارد البشرية ، وبخاصة على المستوى الجامعي ، مضيعة للأموال بالنسبة للنظم الاقتصادية في معظم البلدان النامية . وغالبا ما يتعين على هذه البلدان أن تقرر ما إذا كان لزاما عليها أن تقفز قفزات واسعة مرتفعة التكلفة الى حلبة المنافسة التكنولوجية . وهي لا تستطيع فعل ذلك بدون المساعدات الخارجية وبدون التعاون مع البلدان المتقدمة علميا وتكنولوجيا . كما أصبح لزاما عليها ، في الوقت ذاته ، استخدام المهارات المتوفرة محليا لتطوير القطاعات غير الرسمية والتقليدية في نظمها الاقتصادية ، وذلك ، في جملة أمور ، بغية القضاء على فقر الجماهير . وقد تركزت مداولات اللجنة الثانية على جميع هذه المسائل ، نظرا لأن العلم والتكنولوجيا قد أصبحا عاملا في جميع جوانب الاقتصاد السياسي العالمي تقريبا . ولذلك ، بات من الواضح أن في مسألة التنمية العالمية المستديمة عنصرا علميا وتكنولوجيا محدد المعالم . وفي هذا الصدد ، لا بد من استيعاب التكاليف المرتفعة لتطوير ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا في إطار الاقتصاد العالمي والاسواق العالمية .

٣٣ - فكان أن اقترحت ترتيبات ثلاثية تقوم فيها بلدان الجنوب بدور المورد لبلدان أوروبا الشرقية بتمويل من البلدان الغربية . وبالاضافة الى هذا ، لا بد من إعادة تحديد دور العلم والتكنولوجيا في النظم الاقتصادية المخططة مركزيا في السابق ، ولا بد من الاستغلال الكامل للامكانيات الموجودة في الوقت الذي يُعاد فيه تشكيل نظمها الاقتصادية . ولهذا الغرض ، هناك حاجة الى تنسيق دولي وتبادل في الخبرات ، والافضل أن يتم ذلك في إطار الامم المتحدة .

٣٤ - كما أن تنسيق السياسات الدولية هو أمر حيوي في عصر نزع السلاح ، مع تحويل التكنولوجيا العسكرية الى أوجه الاستعمال المدنية . وفي الحقيقة ، يمكن إعادة تطبيق الابحاث العسكرية الوجهة على تقييم أوجه الاستعمال البديلة للتكنولوجيات الجديدة ، مثل التنمية المستديمة وحفظ السلم . وضمن منظومة الامم المتحدة ، يمكن أن يكون إنشاء آلية متكاملة للرصد والتقييم والتنبؤ العلمي والتكنولوجي والاقتصادي والسياسي مفيدا للحيلولة دون وقوع الكوارث والتخفيف من آثارها .

٣٥ - السيد بانت (مدير شعبة أقل البلدان نموا والبلدان النامية البرية والجزرية ، الاونكتاد) : قدم تقرير الامين العام عن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي : تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا (A/46/566) ، الذي يسرد التطورات الرئيسية التي حدثت منذ عقد مؤتمر الامم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا . وقال إن الاحداث التي لم تكن متوقعة حين انعقاد مؤتمر باريس قد فرضت صعوبات اضافية على أقل البلدان نموا . ومع ذلك ، وكنتيجة لبرنامج العمل ، بلغ عدد أقل البلدان نموا التي حققت مكاسب في الدخل الفردي في عقد الثمانينات ١٢ بلدا . كما حققت بلدان أخرى ، وتمثل جزءا هاما من مجموع السكان في أقل البلدان نموا ، معدلات نمو ايجابية ، ولو كانت أدنى مستوى . ومن ناحية أخرى ، شهد ١١ بلدا من أقل البلدان نموا تدهورا شديدا ، كان غالبا نتيجة للنزاعات العسكرية والصراعات السياسية الداخلية .

٣٦ - كما شرع ثلثا أقل البلدان نموا في برامج كبرى لاصلاح السياسات الاقتصادية أو أنها تابعتها . ومما لا يقل عن ذلك أهمية عملية الاصلاح السياسي التي تجري في الكثير من أقل البلدان نموا ، المستوحاة من التغيرات التي طرأت على العالم خلال العامين الفائتين . وتنصب هذه الاصلاحات على ايجاد تنمية أكثر مشاركة وإنشاء نظم سياسية شفافة . ومستقبل أقل البلدان نموا يعتمد على زيادة الدعم الخارجي ، على النحو المنصوص عليه في برنامج العمل . فقد أصيبت تدفقات الموارد الى أقل البلدان نموا بالركود من الناحية الفعلية في أواخر عقد الثمانينات ، وسيكون من الضروري توفير مساعدة إضافية لتمويل برامج تنميتها في عقد التسعينات . وعلاوة على ذلك ، فإن الاحتياجات من الموارد في كثير من الحالات هي أكبر مما كان متوقعا في مؤتمر باريس ؛ كما ازدادت الاحتياجات بسبب التعديلات التي طرأت على قائمة أقل البلدان نموا .

٣٧ - وتابع كلامه قائلا إن مسائل الديون والتجارة هامة بالنسبة لتوقعات التنمية في أقل البلدان نموا ؛ والمبادرات الاخيرة التي صدرت عن البلدان الدائنة تبعث على التفاؤل المحدود . ولكي تصبح أقل البلدان نموا مندمجة في النظام التجاري الدولي ، فهي تحتاج الى الوصول الى الاسواق من أجل صادراتها والى الدعم من أجل سياسات التنويع التي تنتهجها . وفي هذا السياق ، تنبغي مراعاة الحالة الخاصة لاقل البلدان نموا في جولة مفاوضات أوروغواي التجارية المتعددة الاطراف .

٣٨ - وتم الى حد كبير وضع الترتيبات لمتابعة برنامج العمل ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٠٦/٤٥ . فعُقد عدد من اجتماعات الاستعراض على الصعيد الوطني ، واتخذت

(السيد بانت)

التدابير لتعزيز عملية الاستعراض القطري . كما تسلمت اللجان الاقليمية مهام ومسؤوليات جديدة أسندت اليها بموجب برنامج العمل . وعلى الصعيد العالمي ، عُين الاونكتاد مركز التنسيق لاستعراض وتقييم تنفيذ البرنامج . وبناء على ذلك ، تناول مجلس التجارة والتنمية التابع للاونكتاد هذا البند في دورته في آذار/مارس ١٩٩١ . وعلى الرغم من أن المجلس لم يتمكن من الإنهماك في تحليل موضوعي ، فقد اتخذ القرار ٣٩٠ (د - ٣٧) ، مشددا على وجوب تنفيذ برنامج العمل على وجه الاستعجال .

٢٩ - واعترافا من الجمعية العامة بدور الاونكتاد الموسع بموجب برنامج العمل ، فقد زودته بموارد اضافية وأنشأت شعبة أقل البلدان نموا والبلدان النامية البرية والجزرية . ووصف التقرير أيضا التدابير التي اتخذتها مختلف الأجهزة والمنظمات وهيئات الامم المتحدة ، بما في ذلك المشاورات الاولى المشتركة بين الوكالات بشأن متابعة برنامج العمل ، التي عقدها المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي في تموز/يوليه ١٩٩١ . وبالاضافة الى هذا ، وبناء على طلب مجلس التجارة والتنمية ، سيقدم الامين العام للاونكتاد تقريرا مرحليا عن تنفيذ برنامج العمل في الدورة الثامنة التي ستنعقد في كارتاخينا ، كولومبيا ، في شباط/فبراير ١٩٩٢ .

٣٠ - السيد كوفور (غانا) : تكلم باسم مجموعة السبعة والسبعين فقال إن التناقص في الانتاج العالمي والتابطؤ المستمر في النمو كان لهما أثر سيئ على البلدان النامية بوجه خاص . وكنتيجة للضائقات في النظام التجاري الدولي ، أخذت تنهار الترتيبات الموضوعة بموجب الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (غات) ، وأخذت التجارة المدبرة تحل محلها . كما تعرضت البلدان الصناعية بوجه خاص لضغوط أصحاب النفوذ الاقوياء كي تزيد من تدابيرها الحمائية وتعيق وصول البلدان النامية الى أسواقها . ومن ناحية أخرى ، اتبعت البلدان النامية استراتيجيات موجهة نحو التصدير واتخذت خطوات من طرف واحد باتجاه تحرير التجارة . واستنادا الى مجلس التجارة والتنمية ، كانت البلدان النامية رائدة في مجال تحرير التجارة ، في حين ارتدت البلدان المتقدمة الى خلفية الصورة . وأعرب السيد كوفور عن أمل البلدان النامية في التوصل في أقرب وقت الى نتيجة متوازنة لجولة مفاوضات أوروغواي التجارية المتعددة الاطراف - نتيجة تضع جميع القطاعات تحت سيطرة الغات وتمنح صادرات البلدان النامية الافضلية في المعاملة .

(السيد كوفور ، غانا)

٣١ - وأضاف قائلا إن ايرادات صادرات البلدان النامية ما برحت في تناقص نتيجة الشروط السيئة للتبادل التجاري والهبوط في أسعار بعض السلع الاساسية غير النفطية . فلا بد من وضع أسعار عادلة لصادرات البلدان النامية كي تتمكن هذه البلدان من حيازة الموارد من أجل الاستثمار ، وخدمة الديون ، وتنويع نظمها الاقتصادية المعتمدة على السلع الاساسية . ولا بد من إعطاء دفع جديد للبرنامج المتكامل للسلع الاساسية ولا بد من تعزيز وتحرير خطط التمويل التعويضية ، مثل مرفق التمويل التعويضي لصندوق النقد الدولي ومشروع تثبيت حصائل التصدير للاتحاد الاقتصادي الاوروبي .

٣٢ - وقد خصّ الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي المعتمد في الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة للجمعية العامة ، الديون الخارجية بالذكر على أنها السبب الرئيسي للركود الاقتصادي في البلدان النامية . فجزء كبير من الديون البالغة ١,٣ تريليون دولار التي تدين بها البلدان النامية ناجم عن الاتفاقات الباهظة لإرجاء الديون والتعديلات التعاقدية التي لم تأت بأية موارد جديدة . وهذا هو السبب الذي حدا بمجموعة السبعة والسبعين الى أن تدعو باستمرار الى إجراء تخفيض كبير في رأسمال الديون وخدمتها . وفي هذا الصدد ، لا بد من الثناء على الاونكتاد لتحديده هدف تخفيض الديون بمقدار ٣٠ في المائة . ولما كانت المفاوضات الصعبة قد أبطأت تنفيذ عملية تخفيض الديون ، فإن مجموعة السبعة والسبعين تأمل في تشذيب تدابير تخفيض الديون بحيث تشمل جميع فئات المدينين . وفي حين أن هذه المجموعة ترحب بشروط ترينيداد المتصلة بتخفيض الديون بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل وأقل البلدان نموا ، فهي تعرب عن أملها أيضا في اعتماد اقتراح هولندا بشأن إلغاء ديون المدينين المنخفضي الدخل . ولا بد أيضا من ايجاد آليات لمعالجة الديون الساحقة العائدة للمؤسسات المالية المتعددة الاطراف .

٣٣ - وحتى الجهود الكبيرة التي تبذلها البلدان النامية للتخفيف من عبء الديون وإجراء التكيف لن تكفي لتشجيع النمو بدون قدر أكبر ملموس من تدفق المعونات ، وبشروط تساهلية . وفي هذا الصدد ، رأى وزراء خارجية مجموعة السبعة والسبعين في بيانهم المعتمد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، أن دورة الأونكتاد الثامنة المقبلة هي فرصة لبث الحياة في الحوار المتعلق بالتنمية ، مع مراعاة التغيرات العالمية السياسية والاقتصادية والتكنولوجية التي طرأت في السنوات الاخيرة .

(السيد كوفور ، غانا)

٣٤ - أما السؤال عن السبب في عدم نجاح نشر المعرفة العلمية في جميع أرجاء العالم ، فهو سؤال لم يحظ بجواب مرض حتى الآن . ومع كون المسألة معقدة فقد بات من الواضح أنه لا بد من إزالة العقبات الماثلة في وجه النقل الفعال للتكنولوجيا ، كما لا بد من تشجيع الآليات لتعزيز بناء القدرات الذاتية في مجال العلم والتكنولوجيا في البلدان النامية . وفي هذا الشأن ، تود مجموعة السبعة والسبعين أن تؤكد أهمية برنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، وأنشطة مركز الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية . وتحضيرا لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، قدمت مجموعة السبعة والسبعين أيضا اقتراحا شاملا بشأن نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا الى البلدان النامية .

٣٥ - وأعرب السيد كوفور عن قلق مجموعة السبعة والسبعين الشديد بشأن التوقعات الاجتماعية - الاقتصادية التي تزداد سوءا بالنسبة لأقل البلدان نموا وبشأن معدل النمو العام المتوسط الأجل المسقط للنظم الاقتصادية في أقل البلدان نموا . فبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا يقوم على مبدأ المشاركة في المسؤولية وتعزيز التشارك بين أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية . وبهذه الروح إنما يتعين على الشركاء في التنمية الوفاء الكامل بالتزاماتهم المترتبة بموجب مؤتمر باريس ، بقصد التلاقي مع الجهود الوطنية التي تبذلها أقل البلدان نموا . وبالاضافة الى هذا لا بد من تعزيز الآلية ذات المستويات الثلاث - توفير الموارد الخارجية للتنمية ، والتخفيف من عبء الديون ، والوصول الى الأسواق .

٣٦ - السيد ميجور (هولندا) : تكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء فقال إن المفهوم الرئيسي في برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا هو المشاركة . وقد تعهدت أقل البلدان نموا بإصلاح سياساتها ، بينما تعهد مجتمع المانحين بتوفير الدعم الخارجي اللازم . وذكر أن الاتحاد الأوروبي ملتزم التزاما ثابتا بالعمل على تهيئة بيئة اقتصادية دولية مواتية ، تتوفر فيها لجميع البلدان ، بما فيها أقل البلدان نموا ، فرصة زيادة حصائل صادراتها . ومن المهم ألا يغيب عن الأذهان أن الدعم المالي الخارجي ليس بديلا يغني عن اتباع سياسات داخلية قوية ترمي إلى تعزيز النمو والتنمية القابلين للإدامة . وأعرب عن استعداد الاتحاد لمساندة تلك السياسات عن طريق التمويل الخارجي .

(السيد ميجور ، هولندا)

٣٧ - واستطرد قائلا إن تلبية احتياجات أقل البلدان نموا من التمويل الخارجي ، تقتضي كبح تدفق الأموال إلى الخارج عن طريق تخفيض الالتزامات المتعلقة بالديون وبخدمة الديون ، فضلا عن زيادة تدفق الأموال إلى تلك البلدان . وفيما يتعلق بالديون الخارجية ، قدم الاتحاد الأوروبي مقترحات تتجاوز بكثير أحكام تورنتو ؛ وذكر أن تلك المقترحات تجري مناقشتها حاليا في نادي باريس . أما فيما يتعلق بتدفق الأموال إلى الداخل ، فإن أقل البلدان نموا ستظل معتمدة بصورة حرجة على المساعدة الإنمائية الرسمية . واسترسل قائلا إن الاتحاد الاوروبي ودوله الاعضاء ، التي تشكل مجتمعة أهم مصدر للموارد التساهلية بالنسبة لأقل البلدان نموا ، قد أعادت تأكيد التزامها ببلوغ الهدف المقبول لدى الامم المتحدة وهو تخصيص ٠,١٥ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا . وأضاف قائلا إن ما يعطيه الاتحاد بأسره لتلك البلدان يبلغ بالفعل ٠,١٣ في المائة من ناتجه القومي الإجمالي .

٣٨ - وأردف قائلا إن الاتحاد الأوروبي لاحظ مع الارتياح أن الخشية من أن تؤدي التطورات الجديدة في أوروبا إلى صرف الاهتمام عن التزامات الاتحاد في غيرها ، ثبت أنه لا أساس لها . ورغم أن الاتحاد على استعداد لمجابهة التحديات الجديدة على الصعيدين العالمي والاوروبي ، فإنه سيظل في الوقت نفسه وفيّا بالتزاماته القائمة ، التي تشمل تقديم الدعم لأقل البلدان نموا .

٣٩ - واستطرد قائلا إن رصد تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا أمر صعب إلى حد ما لأن البرنامج يشمل نطاقا عريضا من التدابير . بيد أن عملية الرصد يمكن أن تستفيد من الخبرة والتجربة اللتين تتمتع بهما أمانة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ، التي يمكن أن تشكل مساهمتها أساسا سليما للنظر بصورة تفصيلية في التدابير التي تتخذها جميع الاطراف .

٤٠ - وأردف قائلا إن العلم والتكنولوجيا يؤديان دورا رئيسيا في تحسين نوعية المعيشة والقضاء على الفقر عن طريق تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية القابلة للإدامة في البلدان النامية . وقضية تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ترتبط عادة بنقل التكنولوجيا . غير أن الاتحاد الأوروبي يفضل عبارة "التعاون التكنولوجي" ، حيث أن توفير الدراية التكنولوجية لتلبية احتياجات البلدان النامية يتطلب بذل جهود على كلا الجانبين ويشمل أيضا مجالات مثل الإعلام والتدريب .

(السيد ميجور ، هولندا)

٤١ - واسترسل قائلا إن التعاون التكنولوجي هو في صميم العملية التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية . وحيث أن المشاكل البيئية للبلدان النامية ليست مماثلة في كل الاحوال للمشاكل التي تجابه البلدان المتقدمة النمو ، فإن تطوير التكنولوجيا يجب أن يكون موافقا لاحتياجات وأولويات كل بلد على حدة . ومؤدى النهج الذي يتناول حالة كل بلد بمفرده ، أن تشكل الاحتياجات المقدرة لكل بلد الاساس للتعاون التكنولوجي ، الذي يشمل تهيئة الاحوال التي تمكن البلدان النامية من تطوير تكنولوجياتها هي نفسها وممارسة اختياراتها بصورة مستنيرة . ومن العناصر الهامة لاي استراتيجية للتعاون التكنولوجي بناء القدرات ، وتوفير إمكانية الوصول إلى المعلومات ، ومشاريع البيان العملي ، فضلا عن زيادة التعاون بين الجنوب والجنوب .

٤٢ - واستطرد قائلا إن استخدام تكنولوجيات سليمة بيئيا يشكل عاملا رئيسيا في تحقيق التنمية القابلة للإدامة . ونتيجة للوعي المكتسب حديثا بالعلاقة بين البيئة والتنمية ، يقوم كثير من البلدان الصناعية باستحداث تكنولوجيات أكثر سلامة - "أكثر نظافة" - من الناحية البيئية . وعندما تكتسب الهيئات الحكومية ومراكز البحوث التي تدعمها الحكومات ما يلزم من الخبرة الفنية ، فإن إقامة الروابط الملائمة بين تلك الهيئات في البلدان المانحة ونظيراتها في البلدان النامية يمكن أن يساعد على التبادل المثمر للمعلومات المتعلقة بالتكنولوجيات النظيفة . وأعرب عن تأييد الاتحاد الاوروبي لتلك السياسات ، وعن اغتباطه لما يقوم به مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية من تعزيز لانشطته في هذا المجال .

٤٣ - وأردف قائلا إن الحالة الاقتصادية في كثير من البلدان النامية تجعل من الصعب تعبئة الموارد الداخلية الكافية لاستحداث تكنولوجيات سليمة بيئيا . وعلى الرغم من ذلك ، ينبغي للبلدان النامية أن تسعى جاهدة إلى إتاحة موارد إضافية عن طريق إعادة ترتيب الاولويات في ميزانياتها ، وينبغي للبلدان المانحة في الوقت نفسه أن تُعيِّن موارد مالية إضافية لتيسير التعاون في مجال حماية البيئة ، ولا سيما مع البلدان النامية .

٤٤ - ومضى قائلا إنه ينبغي توسيع نطاق آليات نشر المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيات المتاحة السليمة بيئيا ، بما في ذلك مراكز تبادل المعلومات ومراكز الامتياز في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء . وإقامة الروابط

(السيد ميجور ، هولندا)

على صعيد المؤسسات البحثية يمكن أن يمهد الطريق لإشراك مؤسسات خاصة من البلدان المانحة . وفي ذلك الصدد ، ينبغي الاستفادة بصورة تامة من إمكانيات المنظمات غير الحكومية ، ولا سيما في مجال بناء القدرات . ويمكن للقطاع الخاص أن يسهم في تحقيق التنمية القابلة للإدامة عن طريق التقيد بالمعايير البيئية الرفيعة فيما يضطلع به من استثمارات ومشاريع مشتركة . ويضاف إلى ذلك أنه نظرا إلى أن مؤسسات القطاع الخاص يمكن أن تؤدي دورا أساسيا في نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا ، فإن حكومات البلدان النامية ينبغي أن تنشىء الآليات التي تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر والمشاريع المشتركة .

٤٥ - واستطرد قائلا إن بناء القدرات يشكل عنصرا أساسيا في إدخال التقنيات السليمة بيئيا . ويعلق الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة على تنمية القدرات المحلية ويؤيد استخدام التكنولوجيات المحلية حيثما يكون ذلك ملائما . وبالإضافة إلى الجهود المالية الرامية إلى تحسين قدرات البلدان النامية ، ينبغي إيلاء أولوية عالية لتنمية الموارد البشرية في البلدان النامية .

٤٦ - وأشار إلى الدورة الأخيرة للجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، فقال إن الاتحاد الأوروبي انتقد في تلك الدورة أداء تلك الهيئة الفرعية لأعمالها وحث مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية على تحسين إنتاجه . ولكي يتمكن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة من تحسين تفهمهما للقضايا المتصلة بالعلم والتكنولوجيا ، ولكي يمكن وضع سياسات موحدة والاتفاق على إجراءات وطنية ودولية ، من الضروري إيجاد السبل التي تكفل معالجة القضايا ذات الصلة بصورة أكثر استنارة وتركيزا على الجانب الكيفي ، استنادا إلى أفضل مشورة متاحة على صعيدي الخبرة الفنية والسياسات .

٤٧ - السيد ويلنسكي (استراليا) : تكلم نيابة عن مجموعة كيرنز ، فقال إنه لا يمكن التوصل إلى نهاية مرضية لجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية ما لم تتحقق نتائج مرضية بشأن الزراعة ، وإن هذا يتوقف ، قبل كل شيء ، على ممارسة الإرادة السياسية من جانب قادة البلدان الصناعية السبعة الرئيسية .

(السيد ويلنسكي ، استراليا)

٤٨ - واستطرد قائلا إن مجموعة كيرنز ترى أن أي اتفاق مقبول بشأن الزراعة ينبغي أن يشمل التزامات أساسية في ثلاثة مجالات هي : الدعم المحلي ، وإتاحة الوصول إلى الأسواق ، والمنافسة التصديرية . وفيما يتعلق بالدعم المحلي ، ينبغي إجراء تخفيضات في الدعم والانتقال إلى أشكال من التدخل الحكومي ذات آثار تشويهية أقل . وفيما يتعلق بإتاحة الوصول إلى الأسواق ، ينبغي الابتعاد عن الحواجز غير التعريفية والأخذ بالحماية التعريفية العادية ، وإجراء تحرير حقيقي عن طريق تخفيض مستوى الحماية وزيادة فرص الوصول إلى الأسواق . وفيما يتعلق بإعانات الصادرات ، ينبغي أن يتحقق ما يشبه وقف إطلاق النار فيما يتعلق بانتشارها ، والتوصل إلى التزامات ثابتة بإجراء تخفيضات فعالة فيها . وبالإضافة إلى ذلك ، ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لموقف البلدان النامية ، وذلك عن طريق جملة أمور منها إجراء تخفيضات على نحو أكثر سرعة في الحواجز التي تعرقل الوصول إلى الأسواق فيما يتعلق بالمنتجات ذات الأهمية لدى تلك البلدان .

٤٩ - وأردف قائلا إن الاصلاحات التي اضطُلع بها في كثير من البلدان النامية وكذلك في اقتصادات وسط وشرق أوروبا تتعرض حاليا لتهديدات خطيرة من جرّاء عدم توافر الفرص السوقية العادلة من جانب كثير من البلدان الصناعية التي شجعت على إجراء تلك الاصلاحات . وليس هناك من شك في أن الحمائية الزراعية تعرقل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية وتعطل قدرتها على خدمة الديون وتقلل فرص العمالة فيها . وإذا أسفرت جولة أوروغواي عن حصيلة ناجحة مع نتيجة مرضية بشأن الزراعة فإن ذلك يمكن أن يعزز بصورة أساسية النظام التجاري المتعدد الأطراف ويمكن من ثم أن يسهم مساهمة كبيرة في تحقيق رخاء جميع البلدان ورفاهها على المدى الطويل . ومع دخول المفاوضات مرحلة نهائية وحاسمة ، يلزم أن تتوفر الشجاعة السياسية التي تكفل الوصول بهذه الجولة إلى خاتمة ناجحة . إذ أنه إذا سُمح لهذه الجولة أن تنساق حتى عام ١٩٩٣ فإن من المشكوك فيه إمكانية إنقاذها عندئذ .

٥٠ - السيد غبريمدهن (إثيوبيا) : قال إنه على الرغم من سرعة التقدم التكنولوجي واتساع نطاق التجارة الدولية وتحقق عالمية الأسواق ، فإن أقل البلدان نموا لا تزال تجابه مشاكل بالغة الخطورة . وأردف قائلا إنه في حين أن وفده يرحب بأن البلدان المتقدمة النمو تبحث حاليا عن أفضل كيفية يمكنها بها المساعدة في معالجة مشاكل

(السيد غبريمدهن ، إثيوبيا)

تنمية أقل البلدان نموا ، فإنه يرى أنه يمكن تحقيق نتيجة أفضل عن طريق اتباع نُهج منسقة واتخاذ تدابير واقعية مخصصة لكل بلد على حدة ويتفق عليها بين الشركاء في التنمية .

٥١ - واستطرد قائلا إن الحالة الاقتصادية لأقل البلدان نموا في افريقيا قد تفاقمت خلال عام ١٩٩٠ . وقد شهد بلده عقودا من الحرب الأهلية تركته في حالة من الدمار تجعل استئناف التنمية أمرا يكاد يكون مستحيلا ، حيث تتصارع الأولويات في مجالات كثيرة على موارد لا وجود لها . وقد أسهمت الحرب الباردة أيضا في إضعاف بلده . وأعرب من ثم عن أمل وفده في أن يكون بلده في صدر قائمة المستفيدين من عوائد السلم العالمية .

٥٢ - وأردف قائلا إن بلده يعتقد اعتقادا قويا أن خلاص البلدان النامية يكمن في التجارة ، لا في المعونة ، وأن كل بلد مسؤول عن نموه وتنميته . بيد أنه في هذا العالم المترابط ، الذي تزداد فيه صعوبة الحصول على رؤوس الأموال والوصول إلى الأسواق والتكنولوجيا ، من الضروري كفالة توفر مناخ اقتصادي دولي مواتٍ لما تبذله البلدان النامية من جهود لرسم سياسات محلية سليمة .

٥٣ - واستطرد قائلا إن مشروع السياسة الاقتصادية لبلده للسنتين الانتقاليتين المقبلتين يسعى إلى تعزيز الأداء على صعيد النمو على أساس قياس النجاح بمدى تحقق الأهداف الاقتصادية وليس على أساس اعتبارات أيديولوجية أو غيرها . وتأمل حكومته أملا مخلصا في أن تتيسر المساعدة الخارجية بحيث يمكن تنفيذ تلك التدابير المتعلقة بالسياسات . ومن أجل تعزيز تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا ، يُرجى بوجه خاص أن تُتخذ تدابير عاجلة وجريئة لتخفيف عبء أصول الديون وخدمة الديون عن كاهل البلدان النامية - بما في ذلك ما نجم منها عن الالتزامات الصادرة عن المؤسسات المالية المتعددة الأطراف - حيث أن ذلك سيمكّن أقل البلدان نموا من استخدام مواردها في استثمارات تشتد الحاجة إليها في اقتصاداتها . كما أعرب عن أمل وفده في توفير موارد مالية سخية لأقل البلدان نموا . وأعرب عن ارتياح وفده لما أعرب عنه ممثل هولندا من تجديد للالتزام في هذا الصدد نيابة عن الاتحاد الاقتصادي الأوروبي .

٥٤ - السيد تانلاي (تركيا) : قال إنه على الرغم من الاتجاه نحو التكامل الاقتصادي العالمي ، فإن المشاكل المالية الخطيرة التي جابهت البلدان النامية خلال الثمانينات لا تزال قائمة دون تغيير تقريبا . فهذه البلدان لا يزال يعوقها الفقر ومعدلات التبادل التجاري غير المواتية والديون الاجنبية الفادحة والمشاكل الايكولوجية الخطيرة . وعلى الرغم من ذلك ، فإن معظم البلدان النامية تجري تعديلات هيكلية من أجل تنشيط اقتصاداتها وتنويع إنتاجها وصادراتها وتحسين إمكانيات وصولها إلى الاسواق .

٥٥ - وأعرب عن اقتناع وفده بأن التجارة الدولية ، لا سيما بالنسبة للبلدان ذات الديون الفادحة ، هي الاداة الاساسية لتعزيز النمو الاقتصادي وتضييق الفجوة التي تفصلها عن البلدان المتقدمة النمو . ومن ثم ينبغي لها أن تواصل جهودها الرامية إلى تشجيع أنشطة تنظيم المشاريع وحفز الاستثمارات وزيادة الصادرات .

٥٦ - واستطرد قائلا إن النمو النشط والمطرد يتوقف على حرية التجارة أكثر من توقفه على المعونة المالية ، ومن ثم فإن استمرار الحمائية يشكل عقبة أمام نمو صادرات البلدان النامية ، الذي هو أمر جوهري لنجاح ما تبذله من جهود الإصلاح الاقتصادي . واسترسل قائلا إن اضمحلال التعددية في مجال التجارة الدولية ، الذي يدل عليه ، في جملة أمور ، نشوء الكتل التجارية الإقليمية ، يعرّض للخطر فرصة نجاح الاستراتيجيات الإنمائية الاقتصادية ذات الوجهة التصديرية التي تنتهجها البلدان النامية . وأعرب عن أمل وفده في ألا يثبت أن تلك الكتل ستكون عقبة أمام النمو الاقتصادي العالمي . وأضاف قائلا إن انشاء نظام تجاري متعدد الأطراف ومفتوح حقا يشكل أمرا بالغ الاهمية للنمو والتنمية في البلدان النامية . ونجاح جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف له أهمية حاسمة بالنسبة لاحتمالات تنمية صادرات البلدان النامية . وأعرب عن ترحيب وفده في ذلك الصدد بالبيان الصادر عن مجموعة السبعة الذي يتنبأ بالنجاح في إنجاز المفاوضات بحلول نهاية عام ١٩٩١ .

٥٧ - السيد موراليس (كوستاريكا) : تكلم باسم وفده وباسم وفود بنما ، والسلفادور ، وغواتيمالا ، ونيكاراغوا ، وهندوراس فقال إنه ما زال على تلك البلدان أن تتغلب على المشاكل التي تواجهها في مجالي محو الامية وسوء التغذية وإن الناتج المحلي الإجمالي لها ما زال منخفضا ، إلا أن السلم قد عاد إلى المنطقة وأن بوسعها أن تركز الآن على التنمية . وكما يبين "تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩١" فإنه على الرغم من انخفاض مستوى التنمية الاقتصادية لتلك البلدان ، أحرز بعضها تقدما كبيرا .

(السيد موراليس ، كوستاريكا)

٥٨ - وقال إن استمرار الثورة العلمية والتكنولوجية التي بدأت مع الحرب العالمية الثانية في اكتساب قوة دفع ، فرض على العالم أن يتكيف مع تغير تكنولوجي مطرد التسارع . وللأسف ، هناك بلدان كثيرة لم تكد تتأثر بتلك الثورة ، بل إنها حتى لم تتخذ خطوات للمشاركة فيها . ومع ذلك ، هناك إدراك متزايد للحقيقة المتمثلة في أن البشرية تدخل في مرحلة جديدة من مراحل تطورها وانه يجب على الأمم أن تستفيد من العلم والتكنولوجيا لحل مشاكلها .

٥٩ - وقد أصبحت المعارف العلمية والتكنولوجية عاملا رئيسيا في الانتاج ، وينبغي للأنشطة الجارية في ذلك المجال أن تركز على إيجاد ابتكارات تكنولوجية في عمليات التصنيع ، والتسويق ، ومراقبة الجودة ، كيما تضمن للبلدان فرصة أوسع لوصول منتجاتها إلى الأسواق . وقد سلمت بلدان أمريكا اللاتينية بالحاجة إلى إنشاء قاعدة سليمة للمعارف العلمية والتكنولوجية ، كما سلمت بالدور الحاسم لتعليم السكان والاستقرار السياسي وبوجود التزام بدعم البحوث العلمية والتكنولوجية . كما ثبت أن تكنولوجيا المعلومات التي تتطور تطورا سريعا تمثل أدوات أساسية في الجهود التي تبذلها أمريكا الوسطى في ميادين البحوث ونقل التكنولوجيا . وأكد أيضا على الاهمية المتزايدة للتكنولوجيا الاحيائية في مجالي الطب وانتاج الاغذية .

٦٠ - وذكر ان بلدان أمريكا اللاتينية تقوم بتعزيز هياكلها الدستورية والقانونية من أجل الوفاء بالتزامها بجعل العلم والتكنولوجيا أداتين رئيسيتين من أدوات التنمية . وقد سنت أمريكا الوسطى وغواتيمالا وكوستاريكا التشريعات اللازمة لذلك . ووافق رؤساء بلدان أمريكا الوسطى وبنما في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ على سياسة وبرنامج اقليميين للعلم والتكنولوجيا . وتؤكد السياسة على الاستفادة من البيانات العلمية والوسائل التقنية والتدريب التكنولوجي في تعزيز نمو قطاع الانتاج . ويجري حاليا إعداد المشاريع التي سيطلب لها مساعدات من الوكالات الدولية .

٦١ - وأشار إلى أن العمل الذي تقوم به تلك الوكالات لم يؤثر حتى الآن إلا تأثيرا ضئيلا على الجهود التي تبذل من أجل القضاء على الفقر . وأوضح أن الالتزام الذي يفرض على البلدان المستفيدة تقديم مساهمات مناظرة من جانبها كشرط للحصول على معونة يمثل عبئا ثقيلا على موارد هي في حاجة ماسة إليها لاستخدامها لأغراض الاستثمارات الاجتماعية . ولهذا فإن بلدان أمريكا اللاتينية تقترح أن تعامل الأموال التي خصصتها

(السيد موراليس ، كوستاريكا)

للبرامج الجديدة للتعليم وللتخفيف من حدة الفقر باعتبارها المساهمة المناظرة المقدمة من جانبها .

٦٢ - وتقدم سياسة أمريكا الوسطى في مجال العلم والتكنولوجيا مبادئ توجيهية للعمل في ميادين التعليم ، والتنمية الثقافية والاجتماعية ، والتنمية الايكولوجية الموصولة وتنمية قطاع الانتاج . ومن ثم فإن العلم والتكنولوجيا سيقومان بدور رئيسي في مساعدة بلدان المنطقة على زيادة تنمية شعورها بالاستقلال وبالسيطرة على مصائرها .

٦٣ - وترمي أنشطة إعادة بناء هيكل قطاع الانتاج إلى تحقيق أربعة أهداف يتمم بعضها بعضا ، وهي ، زيادة القدرة على الابتكار التكنولوجي والتنظيم في مجال المشاريع ؛ وتشجيع المؤسسات الاكاديمية والتقنية على تحسين الجهود التي تضطلع بها نيابة عن قطاع الانتاج في المجالات التدريبية والبحثية والموجهة نحو الخدمات من حيث الحجم والنوع والاهمية ؛ وإقامة قاعدة تعليمية وعلمية وتكنولوجية طويلة الاجل من أجل تنمية الثقافة الوطنية ؛ وضمان توجيه التقدم العلمي والتكنولوجي وتعزيز الانتاجية والقدرة على التنافس لصالح التنمية الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة لسكان المنطقة . كما أقرت السياسة مبدأ يقضي بضرورة وجود التزام سياسي على أعلى مستوى سياسي لتنمية العلم والتكنولوجيا ، وأنشأت هيئة اقليمية للتنسيق ووضعت معايير دنيا للتنمية العلمية والتكنولوجية والتقنية في المنطقة .

٦٤ - السيد أفاللي (الارجنتين) : أكد على الترابط الوثيق بين التجارة والتنمية وعلى أهميتهما الحاسمة في تحقيق الاستقرار للاقتصاد العالمي ككل ، وقال لقد حان وقت التحول من مرحلة العبارات الانشائية إلى مرحلة تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها .

٦٥ - وأشار إلى أن حكومته اتخذت قرارات سياسية رئيسية من أجل تعزيز انفتاح الاقتصاد الوطني باجراء تبسيطات ملموسة في هيكل التعريفات وتقليل عددها بدرجة كبيرة وإلغاء معظم القيود غير التعريفية . وقال إن بلده عضو في السوق المشتركة التي انشئت مؤخرا في المخروط الجنوبي ("مركوسور" أنشئت مركوسور بغرض تحسين نوعية حياة السكان في البلدان المشتركة فيها) . وسوف يتحقق هذا الغرض باستخدام تدابير لزيادة كمية السلع المتاحة ، وتحقيق وفورات الحجم ، وتخفيض الاسعار ورفع الجودة .

(السيد أفاللي ، الارجنتين)

وتعتزم البلدان الاربعة المشاركة في السوق المواءمة بين سياساتها في مجال الاقتصاد الكلي ، وإزالة التعريفات القائمة تدريجيا واتخاذ خطوات لزيادة الميزات التنافسية لكل منها مع تحسن وضع المنطقة في الاقتصاد الدولي . وتخطط البلدان الاعضاء من أجل الحد من الواردات التي تتأثر أسعارها بالدعم ، أو باغراق الاسواق أو بأي من الممارسات التجارية الاخرى غير العادلة . كما تعمل الدول الاطراف بالتعاون مع شيلي والبلدان الاخرى في أمريكا اللاتينية من أجل تعزيز رابطة التكامل لامريكا اللاتينية بوصفها أداة حيوية لتحقيق التكامل الاقتصادي . وقال إن بلده ملتزم التزاما قويا بمواصلة المسيرة التي بدأها ، على الرغم من الضغوط المعاكسة التي تثيرها مجموعات مصالح معينة .

٦٦ - وأعرب عن تأييد وفده التام للآراء التي أعرب عنها توا ممثل استراليا وعن شعوره بالاحباط لأن امكانية الوصول إلى أسواق البلدان الصناعية لم تتحسن ولأن الممارسات التجارية السيئة قد ازدادت سوءا ، وذلك على الرغم من التعهدات التي أعطيت على أعلى المستويات . وأشار إلى الدعم الزراعي الكبير الذي تدفعه بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي . وقال إنه كان من الاجدى انفاق هذا الدعم في تعزيز أنشطة انمائية مثمرة عن طريق الاستثمارات التي تدر ثروات حقيقية على البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على السواء . فهذه الممارسات المتعلقة بالتجارة الزراعية ، والتي تضر بالبلدان النامية المنتجة للاغذية على وجه الخصوص ، تضر أيضا بالامن الغذائي .

٦٧ - ومن الواضح أن هناك معيارا مزدوجا في الحلبة الدولية وان ذلك يقوض الديمقراطية بصورة مباشرة : فمن جهة ، أشادت البلدان الصناعية بالتحولات الاقتصادية والسياسية التي حدثت في البلدان النامية والتي صاحبت فتح اقتصاداتها وتعزيز نظم الحكم الديمقراطي بها ، ومن جهة أخرى ، عندما سعت البلدان النامية إلى توسيع قاعدتها الاقتصادية عن طريق تطبيق المبادئ المشروعة للسوق ، لامتها البلدان المتقدمة النمو متذرعة في ذلك بأسباب سياسية داخلية .

٦٨ - وأضاف قائلا ، إنه لا ينبغي النظر إلى تقديم المعونة لأغراض التنمية على أنه شكل من أشكال الاحسان . وحث البلدان المتقدمة النمو على الوفاء بتعهداتها فيما يتعلق بالتجارة ، والاضطلاع بمسؤولياتها ، واتخاذ قرارات من شأنها تيسير التوصل إلى

(السيد أفاللي ، الارجنتين)

نتائج موضوعية في جولة أوروغواي . وأعرب عن أمل وفده في أن تكون الدورة الثامنة للأونكتاد خطوة إيجابية في هذا الاتجاه . واختتم كلمته قائلا إن بلده سيبذل قصارى جهده من أجل الدعوة للآراء التي أعرب عنها لتوه .

٦٩ - السيدة هاربر (كندا) : تكلمت باسم كندا واستراليا ونيوزيلندا فأعربت عن تأييدها التام للموقف الذي أعرب عنه من قبل ممثل استراليا باسم مجموعة "كيرنز" بشأن أهمية تحقيق نتائج مرضية لجولة أوروغواي . ودعت إلى وقف إساءة استغلال الدعم التي أدت إلى الافراط في الانتاج وتدني أسعار السلع الزراعية . وقالت إنه لا يمكن للبلدان المتقدمة النمو أو البلدان النامية أن تسمح بأن يصيب اقتصاداتها الضعف نتيجة للدعم والحواجز التي تضر بالتجارة .

٧٠ - وقالت إن من شأن اصلاح التجارة الزراعية العالمية أن يوفر بيئة أكثر انصافا وموجهة بدرجة أكبر نحو الاسواق ، وأن يفتح أسواقا جديدة للمنتجين الزراعيين الاكفاء ، ويتيح للمنتجات المدارية فرصة أكثر تحررا للوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو ، ويمكن أن يؤدي إلى إعادة الدمج بين المنسوجات والملابس في الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) على أساس قواعد ونظم معززة للغات . كما أن من شأنه توسيع نطاق وصول منتجي السلع المصنعة وشبه المصنعة إلى الاسواق عن طريق تخفيض التعريفات ، والمساعدة في الحد من استخدام الحواجز غير التعريفية وتوضيحها عن طريق تعزيز القواعد المنظمة لتلك الممارسة .

٧١ - وأشارت إلى أن اختتام جولة أوروغواي بنجاح يحتاج إلى دعم عن طريق إحداث تغيرات مؤسسية في النظام التجاري العالمي ، بما في ذلك النظر في إنشاء منظمة عالمية للتجارة . واستطردت قائلة ، ومع ذلك ، ونظرا لان جولة أوروغواي لم تختتم بعد ، فإن من غير الملائم أن تنظر الجمعية العامة في هذه القضية في الوقت الراهن .

٧٢ - السيد خورامي (أفغانستان) : قال إنه على الرغم من وجود إدراك عام لمشكلة أقل البلدان نموا ، فإن عددا ضئيلا من البلدان المانحة بلغ النسبة المستهدفة للمساعدة الانمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا وهي ٠,١٥ من الناتج القومي الاجمالي . وقد انعكس استمرار هذا الاتجاه ، المثير للانزعاج ، في التسعينات في تقرير الامين العام A/46/566 .

(السيد خورامي ، أفغانستان)

٧٣ - لقد أدت المنازعات الاقليمية إلى اعاقة تنمية بعض أقل البلدان نموا . وتمثل الخلافات والحروب الاقليمية عبئا ثقيلا لانها تتطلب نفقات عسكرية وتستهلك أموالا كان يمكن تخصيصها لاغراض التنمية الاقتصادية الاجتماعية . وهناك بلدان كثيرة بين أقل البلدان نموا يمثل موقعها الجغرافي غير المواتي عائقا آخر أمام التنمية . ودعا إلى اتخاذ إجراء آخر لمعالجة مشاكل البلدان النامية غير الساحلية .

٧٤ - وقال إن أفغانستان عانت كثيرا بسبب الحرب المدمرة وبسبب وقف أو تعليق المعونة التي تتلقاها من البلدان الصناعية والمؤسسات المالية الدولية . وأعرب عن أمل وفده في أن يستأنف المجتمع الدولي ، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي بصفة خاصة ، تقديم المساعدة إلى أفغانستان ، فالبلدان التي أنفقت بلايين الدولارات من أجل استمرار الحرب في أفغانستان عليها واجب أخلاقي يتمثل في تقديم المساعدة من أجل إعادة بناء البلد ، ويجب على تلك البلدان أن تبدأ ، من أول كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ، في إعادة رصد الموارد التي كانت تستخدم من قبل في الإمداد بالاسلحة والذخائر لغرض الإمداد بالاغذية والملابس والادوية وللمساعدة في تعمير البلد .

٧٥ - السيد روبلس (المكسيك) : قال إن جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف بلغت مرحلة حاسمة وإن نتيجتها ستحددها الإرادة السياسية التي ستبديها الاطراف الرئيسية المشاركة فيها . وأعلن أنه إذا لم يتم التغلب على الصعوبات الراهنة وخاصة في القطاع الزراعي فمن المحتمل ألا تنفذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مختلف أفرقة التفاوض مما يلغي الجهود التي بذلت على امتداد السنوات الخمس الماضية .

٧٦ - ومضى يقول إن المكسيك شاركت في جولة أوروغواي على نحو نشط واقترحت أخذ ما بذلته البلدان النامية من جهود انفرادية بغية تكريس التجارة الحرة في الاعتبار . ولقد نفذت المكسيك في بيئة تجارية صعبة تدابير جمركية وغير جمركية بعيدة الاثر لتحرير التجارة يجدر أن يعترف لها بها . وقد شددت على أن النظام التجاري المتعدد الاطراف الذي يكون مفتوحا وعادلا يجب أن تنظمه قواعد واضحة وآليات فعالة لتسوية الخلافات .

(السيد روبلس ، المكسيك)

٧٧ - وأضاف قائلا إن الدورة الثامنة للاونكتاد المقرر عقدها في شباط/فبراير ١٩٩٢ ، توفر فرصة لتحديث وتعزيز وظائف ذلك المحفل بوصفه هيئة الامم المتحدة العالمية المسؤولة عن تحليل العلاقات الاقتصادية الدولية الإنمائية المنحى والنهوض بها . وتحقيقا لهذه الغاية فإنه ينبغي استعادة الهدف الاصلي للاونكتاد وتكييفه بشكل يستجيب للتغيرات السياسية والاقتصادية الحثيثة التي يشهدها العالم . ويجب أن تكون النتيجة قيام اونكتاد أقوى فيه من المرونة ما يجعله قادرا على الاستجابة على نحو موضوعي وابتكاري للمطالب المعقدة والعسيرة المعقودة عليه .

٧٨ - واسترسل قائلا إن المكسيك ماضية في عملية تغيير هيكلي الغاية منها تحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي وتيسير اندماجها في النظام التجاري العالمي . وهي تقوم بتنفيذ برنامج واسع لإرساء علاقات جديدة مع شركائها التجاريين الاكثر نشاطا وتعزيز روابطها التجارية مع جميع مناطق العالم .

٧٩ - وأعلن أن بلدان منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تشارك مشاركة في الاتجاه صوب التكامل الذي تساهم التجارة على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي في تعزيزه وفي هذا السياق ، تعمل المكسيك على إنشاء منطقة للتجارة الحرة مع امريكا الوسطى وتسعى إلى تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع بقية بلدان أمريكا اللاتينية . وكان اتفاق التجارة الحرة الذي وقعه مؤخرا رئيسا شيلي والمكسيك من النتائج الملموسة لتلك الجهود . وقد جرى الاضطلاع بجهود مماثلة في مناطق أخرى ، حيث أن للمكسيك في أوروبا اتفاقا إطاريا قائما فعلا يربطها بالاتحاد الاقتصادي الاوروبي كما أنها أقامت روابط جديدة مع اليابان وبلدان حوض المحيط الهادئ . ويجري حاليا التفاوض من أجل إبرام اتفاق للتجارة الحرة بين كندا والولايات المتحدة والمكسيك .

٨٠ - ومضى يقول إن البلدان الاقل نموا ، هي بحكم خصائصها الهيكلية ، مُعرضة أكثر من غيرها للتأثر بالتغييرات التي تطرأ على البيئة المالية والتجارية والتكنولوجية الدولية . ولذلك ينبغي أن تضاعف منظمات ومؤسسات التمويل الدولية والوكالات ذات الصلة ، جهودها لضمان التنفيذ الكافي لبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا .

(السيد روبلس ، المكسيك)

٨١ - واستطرد يقول إن للعلم والتكنولوجيا تأثيرهما الحاسم في تنمية البلدان النامية وينبغي أن يسهل تحسّن البيئة الدولية في تدفق المعلومات بمزيد من الحرية ونقل التكنولوجيا المتقدمة لفائدة جميع البلدان .

٨٢ - السيد توراينسكي (أوكرانيا) : قال إنه نظرا لتغير الحالة السياسية أصبحت هناك الآن إمكانية لتثبيت الاقتصاد العالمي من خلال جهد جماعي . غير أن مشاكل مزمنة مثل الحمائية والدين الخارجي وهبوط أسعار السلع الاساسية ، تزيد من الصعوبات التي تواجهها بلدان وسط وشرق أوروبا خلال إقدامها على التحول إلى علاقات سوقية . وعليه فإن الحاجة إلى حوار واسع لحل المشاكل الاقتصادية ولا سيما مشاكل التجارة الدولية والتنمية تزداد وضوحا يوما بعد يوم . وقيام تعاون متعدد الاطراف أمر أساسي لتحقيق هذا الغرض وينبغي أن يجيء في المقام الاول من خلال الاونكتاد باعتبار هذا المحفل هيئة الامم المتحدة الانسب لمعالجة مشاكل التجارة والتنمية .

٨٣ - ومضى يقول إن للاونكتاد دورا يؤديه بشأن قضايا من قبيل التجارة الدولية والموارد المخصصة للتنمية وشؤون السلع الاساسية . ومع تزايد تأثير المشاكل الايكولوجية على التنمية في العالم ، سيكون من المنطقي أن ينظر الاونكتاد في الصلة بين البيئة والتنمية . ويأمل وفده في أن يقدم الاونكتاد مساهمة كبيرة في الاعمال التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية . كما ينبغي أن يكون للاونكتاد دور في تحويل الانتاج العسكري إلى أغراض مدنية وذلك في حدود ما تسمح له ولايته .

٨٤ - وأضاف أنه نظرا للاهمية الاساسية لجولة أوروغواي بالنسبة لنظام التجارة الدولي ، يتعين على الاونكتاد إيلاء مزيد من الاهتمام للآثار المحتملة التي قد تترتب في التجارة العالمية على محادثات مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") .

٨٥ - وأعرب عن سرور وفده لما يلاحظه من اهتمام الاونكتاد بعمليات الاصلاح الاقتصادي الجذرية الجارية في أوروبا الشرقية . وقال إن بلده يعمل على إدخال تشريعات جديدة فيما يتعلق بالملكية الخاصة والمبادرة التجارية وغير ذلك من المسائل الحاسمة التي تسهل الانتقال إلى النظام السوقي .

(السيد توراينسكي ، أوكرانيا)

٨٦ - وأضاف قائلا إن الوقت قد حان للتركيز على مسائل التغييرات التنظيمية في التجارة الدولية والتعاون الاقتصادي . وأعرب عن ترحيب وفده بفكرة إنشاء منظمة للتجارة العالمية وقال إنه يمكن مناقشة هذه الفكرة بمزيد من التفصيل في الدورة الثامنة للأونكتاد . وبما أن التخلف يعتبر أحد أعظم المشاكل الأساسية التي تواجه العالم فإن وفده يولي أهمية كبرى إلى تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للتسعينات إذ يشعر وفده بجزع كبير إزاء التدهور المستمر في حالة أقل البلدان نموا وهو مستعد لمساعدة تلك البلدان بطرق عديدة .

٨٧ - ومضى يقول إن للجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية دورا محوريا تضطلع به في مجال بالغ الأهمية من مجالات أنشطة الأمم المتحدة . ويرحب وفده بالعمل الذي أنجزته اللجنة الحكومية في دورتها الحادية عشرة ويؤيد تأييدا كاملا التوصية المتعلقة بإنشاء شبكات إقليمية وعالمية من المراكز العلمية ومصارف البيانات بشأن التكنولوجيا السليمة بيئيا .

٨٨ - وأضاف قائلا إنه نظرا لكارثة تشيرنوبيل التي أثرت على سكان أوكرانيا والدول المجاورة ، يرحب وفده بتزايد ادراك المجتمع العالمي بالصلة بين تنمية الطاقة والحالة الايكولوجية في العالم ، وفق ما أكدته الدورة الحادية عشرة للجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية . وفي هذا الصدد يود الوفد أن يلفت الانتباه مرة أخرى إلى المنافسة الدولية لتصميم نظام مأمون ايكولوجيا لمحطة تشيرنوبيل للطاقة النووية . ويأمل في أن تساهم اللجنة الحكومية الدولية في إطار منظومة الأمم المتحدة في هذا المشروع .

٨٩ - السيد آش (انتيغوا وبربودا) : تحدث باسم الاتحاد الكاريبي ، فقال إن الدول الأعضاء في هذا الاتحاد تدرك تمام الادراك أهمية الدور الذي تلعبه التكنولوجيا في تحديث وتنويع قطاعاتها الصناعية والزراعية وفي رفع انتاجيتها ، وأهم من ذلك أنها تدرك الحاجة إلى تعزيز القدرات والطاقات المحلية في مجال العلم والتكنولوجيا للبلدان النامية الصغيرة ولما كانت بلدان الاتحاد الكاريبي كثيرا ما تجمع مع بلدان نامية أخرى ، متقدمة أكثر منها في مجال العلم والتكنولوجيا ، فإنها لم تحظ سوى باهتمام قليل في برنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية .

(السيد آش ، انتيغوا وبربودا)

٩٠ - وأضاف قائلا إن بلدان منطقة البحر الكاريبي تحاول أن تبني بالاعتماد على قاعدة موارد الخطة في حين أن المطلوب هو برنامج محدد من شأنه أن يقوم على نهج مبتكر يشمل التركيز على المشاركة في تحقيق التنمية القابلة للإدامة والموجهة نحو الشعوب . ومن شأن هذا البرنامج أن يحقق للبلدان الاثني عشر المنتمية للمجموعة الإقليمية هدفها المعلن المتمثل في محو الامية التقنية لشعوبها . لذا ينبغي النهوض بتدريس العلم والتكنولوجيا على مستوى المدارس الثانوية والارتقاء بالمجالس الإقليمية للعلم والتكنولوجيا إلى درجة الامانات الدائمة مع إنشاء شبكة إقليمية من مراكز الخبرة في العلم والتكنولوجيا لاغراض البحث والتطوير والتبادل العلمي من خلال حلقات العمل والدورات التعليمية والمؤتمرات الإقليمية والدولية وكلها تتمشى مع مفهوم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية . ويعتبر العلم والتكنولوجيا من الادوات الرئيسية اللازمة لجهود التنمية الإقليمية . بيد أن الفوائد المجنية من برنامج معد خصيصا لتلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية الصغيرة يتطلب الدعم الكامل من قبل المجتمع الدولي .

البند ٨٤ من جدول الاعمال : المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الغوثية في حالات الطوارئ (تابع)

(ب) البرامج الخاصة للمساعدة الاقتصادية

مشروع قرار بشأن ادماج بنما في الخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي لامريكا الوسطى (A/C.22/46/L.2/Rev.1)

٩١ - السيد فلشين آشر (نيكاراغوا) : عرض مشروع القرار نيابة عن المشتركين في تقديمه ، فقال إن الخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي أعطت دعما حيويا للتنمية الإقليمية والتقدم الاقتصادي في امريكا الوسطى وإن ادماج بنما في تلك الخطة يُعد اعترافا باستعداد الحكومة المعلن للمشاركة في عملية التكامل الإقليمية . وأعرب عن أمله في أن يُعتمد مشروع القرار بالاجماع .

مشروع قرار بشأن تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى تشاد (A/C.2/46/L.35)

٩٢ - السيد نزادا ياكي (جمهورية افريقيا الوسطى) : عرض مشروع القرار نيابة عن المشتركين في تقديمه ، فقال إن تشاد بحاجة إلى المعونة الدولية لأغراض التعمير وأعرب عن أمله في أن يعتمد مشروع القرار دون تصويت .

مشروع قرار بشأن المساعدة في تعمير لبنان وتنميته (A/C.2/46/L.37)

٩٣ - السيد البطانية (الأردن) : عرض مشروع القرار نيابة عن المشاركين في تقديمه ، فأعرب عن أمله في أن يتم إنشاء صندوق دولي للمساعدة في تعمير لبنان وتنميته وفي أن تساهم كل الدول الأعضاء في هذا الصندوق . وأعرب أيضا عن أمله في أن يُعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/١٥